طالبوا بإعداد دراسات متكاملة عن أسواق البلدان المستهدفة

خبراء يؤكدون على أهمية تنفيذ إستراتيجية للتنمية الزراعية وإحداث نمو ريفي مستدام

كتب / منصور شايع

شدد عدد من خبراء الاقتصاد على أهمية تنفيذ إستراتيجية للتنمية الزراعية نظراً لأهميتها بالنسبة للاقتصاد اليمني، من منظور خلق فرص العمل، وتخفيف الفقر، ومن واقع النمو السكاني السريع لسكان الريف، وازدياد الفقر الريفي. مشيرين إلى أن الهدف العام للسياسة الزراعية يتمثل في تحقيق نمو متزايد، باستدامة وإنصاف، لمخرجات القطاع الزراعي وزيادة الدخول المعتمدة على الزراعة خصوصاً لفقراء الريف.

وفي إطار هذا الهدف العام للسياسة، أشارت دراسة اقتصادية حديثة والتي أعداها المهندس أحمد عبدالملك رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالإتحاد التعاوني الزراعي والأخ قيس السعلة مدير الإعلام والتدريب بالإتحاد إلى أن الأهداف العامة للقطاع الزراعي يسعى لبلوغ مستويات عالية من الأمن الغذائي المعتمدة على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي ومساندة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي وتحقيق نمو مستدام في القطاع الزراعي وبمعدلات لا تقل عن معدل نمو السكان.

مبينة الأهداف العامة لتنفيذ إستراتيجية التنمية في قطاع الزراعة خلال الخطة الثالثة والسياسات والبرامج التي تتلخص في تحقيق زيادة نمو في الناتج المحلي الإجمالي المتولد في القطاع بمعدل ٤,٦٪ في السنة وتحقيق النمو المستدام في القطاع الزراعي من خلال اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الإنتاج المتاحة من مياه وأراض ورأسمال وعمالة مع المحافظة على البيئة وضمان استدامة الإنتاج وزيادة الدخول المتولدة من الزراعة وعلى الأخص الزراعة المطرية بغرض دعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي وتحسين معيشة العاملين في الزراعة وبالذات صغار المزارعين والمرأة الريفية وزيادة إنتاج الحبوب وخصوصا القمح، والإنتاج الحيواني بهدف بلوغ مستويات أعلى من الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي وتأمين احتياجات الصناعة من المواد الأولية الزراعية والتخفيف من العجز التجاري في المواد الزراعية من خلال زيادة وتنويع المنتجات الزراعية القابلة للتصدير وجعلها منافسة في السوق الخارجية.

ومن ضمن السياسات العامة بحسب الدراسة إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتعزيز البناء المؤسسي لإدارة القطاع، وانتهاج مبدأ تخويل السلطات والصلاحيات وتكامل الأدوار المؤسسية المختلفة بما لا يتعارض مع مركزية السياسات ولامركزية الإدارة والتنفيذ واستكمال التشريعات المنظمة للقطاع وتعزيز الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالبرامج التدريبية الزراعية، ورفع كفاءة الأداء للكادر الزراعي وانتهاج سياسات تسويقية وسعرية زراعية تتوافق مع اتجاهات تحرير التجارة والعمل وفقا لآليات السوق.

وبينت الدراسة حجم التحديات الراهنة التي تواجه القطاع الزراعي، أبرزها ازدياد حدة الضغط على الموارد الزراعية من ارض ومياه، وازدياد الطلب على السلع الغذائية لتلبية الحاجات المحلية للسكان وبالتالي توسع الفجوة الغذائية خاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية وضعف قدرة نظم الإنتاج الحالية وبرامج البحث والإرشاد والإعلام الزراعي والنظم التسويقية على مواكبة التغيرات أو الاستغلال الكفء للموارد المتاحة فضلا عن استغلال الميزة النسبية التي يتمتع بها اليمن في بعض مجالات الإنتاج الزراعي إلى جانب قصور التشريعات والتداخل والازدواجية وضعف التنسيق المؤسسي وتدنى أجور ومرتبات العاملين في إدارة القطاع وعدم كفاية وكفاءة الموارد المالية للقطاع وضعف إنتاجية الاستثمارات الزراعية وصعوبة توفير معلومات وبيانات إحصائية دقيقة ومتكاملة عن القطاع الزراعي مما أدى إلى عدم واقعية بعض خطط وبرامج التنمية الزراعية.، كما يوجد ضعف في إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي، نظرا لعدم توفر الحوافز والضمانات المشجعة وكذا ضعف تنظيمات المزارعين وعدم كفاءة الخدمات المقدمة للمزارعين في مجالات البحوث والإرشاد والخدمات الأخرى التي تشكل البنية الأساسية للمناطق الريفية مما يعيق سير الأداء في المشاريع ويؤدي إلى تدهور الإنتاج . وأيضا محدودية الإقراض الزراعي وضعف الاستفادة من هذه الخدمة بسبب التعقيدات والروتين والتمييز بين طالبي القروض. وعدم كفاية برامج التدريب والتوعية الموجهة للمرأة الريفية لتطوير مشاركتها في التنمية الزراعية والمحافظة على البيئة والموارد الزراعية.

مفيدة بأن إستراتيجية التسويق تركز على تحسين خدمات إيصال المعلومات التسويقية للمزارعين والعاملين في قطاع التسويق وتطويره وتنظيمه وتحسين مسالكه وقنواته محلياً وخارجياً لما لذلك من أهمية في تقليل الفاقد ما بعد الحصاد وتحسين أساليب التداول للمنتجات الزراعية في مناطق الإنتاج وكذا تنمية الصادرات الزراعية ذات الجودة العالية إلى مختلف الأسواق.

لافتة إلى أن القطاع التعاوني والخاص في اليمن يقوم بممارسة النشاط التسويقي في مختلف المجالات للمدخلات والمخرجات الزراعية مع اكتساب الخبرة العملية والعلمية اللازمة للتغير، كما يقوم القطاع العام ممثلاً بالإدارة العامة للتسويق الزراعي وفروعها في المحافظات بدور الإشراف والتوجيه في هذا المجال لتحقيق المنافسة في ظل نظام حرية السوق، وخصخصة القطاع العام في تسويق مخرجات الإنتاج وتدخل محدود في توفير مدخلات الإنتاج من اجل تحسين مستوى المنافسة من خلال توفير الأموال تحت مشروع البذور والخدمات الزراعية وهي مؤسسة شبة حكومية، كما تم إصدار قانون جديد خاص بالبذور في عام ١٩٩٨م وأنشئت بموجبة الهيئة الوطنية للبذور لتقوم باعتماد الأصناف الأصلية الجديدة، والترخيص بإطلاق الأصناف الجديدة من البذور .

وأوصت الدراسة بالاستفادة من التوجه السائد لتحرير تدفق السلع عالمياً لزيادة حجم الصادرات الزراعية بوضع إستراتيجية تصدير فاعلة وتمكين الجمعيات التعاونية من القيام بدورها في التجارة الداخلية والخارجية ، مشيرة إلى أنه بعد أن توفرت لها إمكانيات العمل في السنوات الأخيرة وأتيحت للقطاع التعاوني فرص اكبر للإطلاع بدورة للمساهمة في تنمية القطاع الزراعي والإسهام في إقامة البنية الأساسية للتسويق الداخلي والخارجي من أسواق ومراكز إعداد الصادرات بدأت تؤتي ثمارها .

مؤكدة على أهمية إعداد دراسات متكاملة عن أسواق البلدان المستهدفة ووضع آلية تدعم العلاقات التجارية الزراعية في تلك البلدان وتفعيل دور الإرشاد التسويقي من خلال برنامج تدريب مدربين للمرشدين الزراعيين في المحافظات وتقديم المادة العلمية للإرشاد التسويقي وتقنيات ما بعد الحصاد بهدف تقليل الفاقد ما بعد الحصاد وتحسين تداول المنتجات الزراعية وإقامة ندوات تعريفية للمرشدين والمزارعين والمصدرين، إلى جانب متابعة استكمال وتشغيل الأسواق الزراعية بهدف تنظيم قطاع التسويق الزراعي وتحسين مسالكه وإيجاد كيان مؤسسي مختص لتمويل وضمان وتأمين الصادرات السلعية اليمنية وإيجاد آلية متكاملة للدعم من خلال لجنه وزارية لرفع القدرة التنافسية للصادرات، تهدف هذه اللجنة إلى إزالة العوائق أمام الصادرات اليمنية وزيادة التنسيق بين الجهات المختلفة ذات الصلة بعملية التصدير بما يسهم في زيادة نسبة الصادرات.

موضحة اختصاصات اللجنة والتي من أهمها وضع السياسات والبرامج التي من شأنها رفع القدرات التنافسية ومتابعة تنفيذ برامج واستراتيجيات تنمية الصادرات وتقييم النتائج وتقييم واقعي للمنافسة الوطنية وإمكانيات فرص التصدير وكذا الاهتمام بالثقافة التصدير والوعي التصدير والتأكيد على أهمية الايجابية للصادرات والمنتجات اليمنية لدى كافة القطاعات الاقتصادية المعنية بالإنتاج والتصدير والتواصل إلى اتفاق مع الجهات في الدول المجاورة لوضع خطه مشتركه لإزالة كافة الإجراءات الحدودية أمام التبادل التجاري معهم والعمل على إيجاد قاعدة متنوعة للصادرات من خلال بناء قاعدة إنتاجية متنوعة للإنتاج وتفعيل الاتفاقيات التجارية الثنائية التي وقعتها بلادنا مع البلدان المستهدفة للصادرات اليمنية لتسهيل المبادلات التجارية وإنشاء صندوق لتنمية الصادرات في سبيل تخفيف الأعباء عن المصدرين وتمويل الدراسات المتخصصة عن أسواق التصدير ومساعدة المنتجين المتخصصين للتصدير على زيادة قدرتهم التصديرية عن طريق إنشاء محاصيل للفحص ومراكز إصدار شهادات المواصفات الفنية.

خبراء يدعون لاتخاذ إجراءات عاجلة لتحفيز التنمية الاقتصادية

كتب/ محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف التدهور الحاد في النمو الاقتصادي، والحد من معدلات التضخم وتراجع سعر العملة الوطنية.

مشددين على عدم وجود علاقة بين قطاعات الإنتاج: الزراعة والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والبناء، والتشييد بالنمو الاقتصادي، مما يفسر عدم فاعلية السياسة المالية في تحفيز عناصر الإنتاج ورفع معدلات النمو. مؤكدين أن اختلال هيكل الإنتاج في الاقتصاد الوطني أدى إلى تفاقم التضخم، وتراجع معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة. وانعكس ذلك على أداء الموازنة العامة.

وطبقاً لدراسة في هذا الخصوص أعدها الخبير الاقتصادي عبده مدهش الشجري فإن هناك ضرورة لتنسيق السياستين المالية والنقدية وبما ينسجم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية على المدى الطويل، وخصوصا تحقيق التكامل بين السياستين بما يحد من ارتفاع الأسعار المحلية والمحافظة على استقرار سعر الصرف وبالشكل الذي يحفز الصادرات غير النفطية.

ولمعالجة العجز في ميزان المدفوعات ترى الدراسة ضرورة التغلب على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد، وتشجيع الصادرات غير النفطية، وتقليص مستويات التضخم، وبالتزامن مع الحد من العوامل الطاردة للاستثمار.

وتؤكد أهمية إعادة النظر بأهداف السياسة المالية المتبعة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، بحيث تهدف إلى معالجة الاختلال القائم في الاقتصاد اليمني. وذلك بتحفيز القطاعات الواعدة (الزراعة والصناعة والثروة السمكية) وبما يحقق تنوع الإنتاج، والقدرة على منافسة السلع الأجنبية باعتبار أن ذلك الاختلال يعد مصدر الاختلال في الموازنة العامة.

وتوضح الدراسة أن اختلال هيكل الإنتاج في الاقتصاد اليمني مثل مصدر اختلال التوازنات الاقتصادية ومظاهر الأزمة الاقتصادية المتمثلة في تفاقم التضخم، وتراجع معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة. وانعكس ذلك على أداء الموازنة العامة.

وتضيف: ينبغي التصدي للفساد المالي والإداري باعتباره شرطاً أساسياً لكي تجد السياسة المالية مكانها في التطبيق. ولمعالجة الفساد يجب تبني استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.

وتشير إلى أنه لم يتم إجراء تحسن ايجابي في إعادة هيكلة النفقات العامة سواء أكان لصالح النفقات الرأسمالية أم لصالح التنمية البشرية وفق منظور برامج الإصلاح الاقتصادي. كما عانى ذلك الإنفاق من كثير من التشوهات تمثلت في النفقات الإضافية والنفقات غير المحددة، علاوة على عدم تنفيذ تخفيض النفقات غير الضرورية.

بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بين الادخار العام والنمو الاقتصادي، مما يفسر أن الإشكالية في الاقتصاد اليمني ليست في الموارد المالية، وإنما أساسا في المعوقات التي تحول دون ترجمة تلك الموارد إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

وتشدد على أهمية أن ترتكز السياسة في معالجة العجز في الموازنة العامة على زيادة الإيرادات الضريبية ومعالجة التشوه في الهيكل الضريبي. وذلك من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية المتمثل في توفير الكادر الكفء والنزيه والمتدرب، مع توفير الإمكانيات بما في ذلك الراتب الذي يمنع الانزلاق في الرشوة، وتبسيط الإجراءات وتفعيل جانب المساءلة والمحاسبة ،وصولا إلى تحقيق العبء الضريبي الأمثل.

وتبين أن على السياسة المالية أن تصمم لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة النظر بالحد الأدنى المعفي من الدخل، وربط الدخول بالمستوى العام للتضخم، ورفع مستوى الضمان الاجتماعي وإيصاله إلى مستحقيه من خلال وضع آلية جديدة. وفي الوقت نفسه ضرورة مراعاة أسعار الخدمات الكهرباء والماء والاتصالات ذوي الدخل المحدود، مع تحسين الجانب الصحي والتعليمي وتمكين الشريحة الفقيرة من الوصول إليه.

وتلفت إلى أن سياسة برامج الإصلاح الاقتصادي تعد وصفة عامة جرى تعميمها على البلدان النامية، ومن ثم لم تراع الهياكل الاقتصادية والخصائص الاجتماعية لكل دولة، والقيود التي تحول دون نجاح تلك السياسات، فضلاً عن التناقض بين برامج التثبيت وبرامج التكيف، مما قاد إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، وخضعت تلك البرامج للتبدل والتغيير، وطالها النقد ليس من قبل مراكز البحث العلمي في العالم بل من قبل المؤسسات الراعية لها نفسها.

ولتقويم السياسة المالية في اليمن على الرغم من نتائجها السلبية فقد كانت لها بعض التوجهات الايجابيات تمثلت في تدني الإنفاق الجاري، والتركيز على الإنفاق الاستثماري والاجتماعي خصوصاً الإنفاق على الصحة والتعليم وإصلاح القطاع العام وإلغاء التشوهات في الهيكل الضريبي،لكن تلك المنطلقات بقيت حبراً على ورق. ومن الايجابيات أيضاً تخفيض المديونية الخارجية، وإلغاء بعض بؤر الفساد التي كانت مرتبطة بتعدد أسعار الصرف وتراخيص الاستيراد والدعم والتحويلات.

فضلاً عن وقف التدهور الحاد في النمو الاقتصادي، والحد من معدلات التضخم والتدهور في سعر العملة الوطنية والعجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، لكن استمرار التحسن في تلك المؤشرات يعود بشكل أساس إلى تدفق عوائد النفط والتي انعكست في التحسين في مجمل المتغيرات الاقتصادية.